



- ومن مثل كتابه: «صحيح سنن أبي داود»، و«ضعيف سنن أبي داود».
 - ومن مثل كتاب: «صحيح سنن الترمذي»، و«ضعيف سنن الترمذي».
 - ومن مثل كتاب: «صحيح سنن النسائي»، و«ضعيف سنن النسائي».
 - ومن مثل كتاب: «صحيح سنن ابن ماجه»، و«ضعيف سنن ابن ماجه».
- والتي كانت أهمّ أعمدة مشروعه الحديثي الذي أطلق عليه اسم: «تقريب السنّة بين يدي عموم الأمة».
- ومن مثل كتابه: «صحيح الترغيب والترهيب»، و«ضعيف الترغيب والترهيب»،
للحافظ عبدالعظيم المنذري **رَحْمَةُ اللَّهِ**.
 - ومن مثل كتابه: «صحيح الأدب المفرد»، و«ضعيف الأدب المفرد». للإمام البخاري
رَحْمَةُ اللَّهِ.
 - ومن مثل كتابه الشهير الذي يُعدُّ بمثابة دائرة معارف في «صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم»، المختصر الذي يقع في نحو مئتي صفحة أو قريب من ذلك.
 - أما أصله المفصل المبسوط؛ فيقع في ثلاث مجلّدات كبيرة طبعت مؤخرًا أوّل مرّة.
 - ومن مثل كتابه الآخر الشهير أيضًا: «حجة النبي ﷺ»، والذي لا يكاد يُحصَى عدد من انتفع به ممن أراد أن تكون عمدته في حجه وعمرته الهدى النبويّ الصّحيح الذي جاء واضحًا في حديث جابر بن عبد الله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**، والذي جعل منه الشيخ



❁ الألباني: بين غوائل التجني وفضائل الإنصاف ❁

الألباني قاعدة كتابه هذا، مع استقصاء الطُّرُق والرِّواياتِ، والألفاظ المختلفة للحديث.

- ومن مثل كتابه: «آداب الزَّفاف في السُّنَّة المطهَّرة».
- ومن مثل كتابه: «حجاب المرأة المسلمة».
- ومن مثل كتابه الهامّ والتَّافع الذي ألفه لبيان التوسُّل المشروع والتوسُّل الممنوع بعنوان: «التوسُّل: أنواعه وأحكامه».

فإذا ضُمَّ إلى ذلك عشراتُ الكتب والرسائل التي قام بتحقيقها، أو تخرِج أحاديثها، أو اختصارها، كانت الحصيدَةُ ثروةً علميَّةً ضخمةً لا تكاد تجد لها نظيراً في العصر الحاضر لأحدٍ غيره رحمه الله.

ولذا؛ تجدُّ أعلام علمائنا ومشايخنا يُقرُّون له **رَحْمَةُ اللَّهِ** بالفضل والتقدُّم، ويصفونه بما هو أهل له من صفات الإمامة والتحقيق والتبحُّر في علم الحديث خاصَّةً.

فهذا سماحة شيخنا العلامة الشَّيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز **رَحْمَةُ اللَّهِ** المفتي العام السابق للمملكة العربية السعودية يقول: «ما رأيتُ تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألباني!!»

وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه أبو داود في سننه بإسناد صحيح عن أبي هريرة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أنَّ رسولَ الله **ﷺ** قال: «إنَّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من





يجدد لها دينها». فُسئِلَ سماحته **رَحْمَةُ اللَّهِ**: من مجدد هذا القرن؟ قال: «الشيخ محمد ناصر الدين الألباني هو مجدد هذا العصر في ظني والله أعلم»^(١).

ويقول عنه العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين **رَحْمَةُ اللَّهِ**: «الذي عرفته عن الشيخ من خلال اجتماعي به-وهو قليل- أنه حريص جدا على السُّنَّة ومحاربة البدعة. سواء في العقيدة أم في العمل.

أما من خلال قراءتي لمؤلفاته؛ فقد عرفتُ عنه ذلك، وأَنَّه ذو عِلْمٍ جَمِّ في الحديث روايةً ودرايةً. وَأَنَّ الله تعالى قد نفع بما كتبه كثيراً من النَّاسِ، من حيث العلم، ومن حيث المنهاج والاتجاه إلى علم الحديث، وهذه ثمرة كبيرة للمسلمين، ولله الحمد، أَمَّا من حيث التحقيقات العلمية الحديثية؛ فناهيك به!!

وقد كان العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي **رَحْمَةُ اللَّهِ**- كما ينقل الشيخ عبد العزيز الرِّدَّة- يُجِلُّ الألبانيَّ إجلالاً غريباً؛ حتَّى إنَّه إذا رآه ماراً وهو في درسه في المسجد النبوي قطع درسه وقام مسلماً عليه؛ إجلالاً له!

وكم لأهل العلم والفضل في بلادنا من كلام في الثناء عليه **رَحْمَةُ اللَّهِ**، والإقرار له بالتضلع في الحديث وعلومه، والتبحر فيه، ما لو استقصيناه؛ لطلال بنا الحديث جدًّا، وحسبُك من القلادة ما أحاط بالعنق.

(١) فتاوى الألباني (ص ٩).





هذا، وإنَّ فريقًا من النَّاسِ قد استشكلوا جملةً استشكالات متعلقة بعملِ الشيخ في صناعة الحديث:

■ **أولها:** ما يَستشكله بعضُ من لا علمَ عنده بالفنِّ - كـبعض أعداء الشيخ وخصومه الذين أفنى حياته في بيان انحرافهم وتجافيفهم عن الهدى النبوي الصحيح- من قول كثير من طلبة العلم في حديثٍ ما: «**صحَّحَ الألباني**»؛ لما في ذلك من إيهام اختصاصٍ للشيخ بالتصحيح، ولما فيه من إهدار جهود السابقين في هذه الصناعة من أئمة الفن وعلمائه.

■ **فجواب هذا:**

(١) أنه بيِّنٌ جدًّا أنَّهم لم يقصدوا أنَّ الشيخَ وحده هو الذي حكم على الحديث متفرَّدًا بذلك، ولم يقصدوا أيضًا إسقاط أو إهمال غيره من الأئمة المتقدمين الذين حفظ الله بهم السنَّة النبويَّة، وأعظم النَّفع بجهودهم فيها.

(٢) لكن: لَمَّا كان الشَّيخ رحمه الله قد صار له توجُّهٌ بدؤه من بداية حياته العلمية، وسار عليه طيلة حياته في العناية الفائقة بدرجات الأحاديث في جميع أبواب العلم والاشتغال الدائم ببيان الصحيح من الضعيف منها في دروسه ومحاضراته ومؤلفاته. ولَمَّا كانت هذه المؤلفات متميِّزةً بحسن ترتيبها، وسهولة تناولها، ويُسر المراجعة فيها = فقد أصبحت هي مقصدَ الباحثين عن الأحاديث وضعفها، ولم يقلُّ أحدٌ أبدًا بإسقاط جهود الأئمة



❁ الألباني: بين غوائل التجني وفضائل الإنصاف ❁

المتقدمة في خدمة السنة، ولا بتقديم مؤلفات الشيخ الألباني عليها، هذا لم يقله أحدٌ عنده أثارةٌ من علمٍ بالحديث وعلومه.

على أنَّ خصوم الشيخ وأعداءه -الذين طالما اضطرَّ رَحْمَةُ اللَّهِ طيلة حياته إلى الوقوف في وجه مشروعهم القائم على إحياء البدع والتفخ فيها، والمناضلة عنها، والتعصب لها، والردِّ عليهم بالبرهان، وبيان ما هم عليه من مخالفات عقدية كبيرة، ومناظرة صريحة لهدي رسول الله ﷺ- جعلوا من هذه العبارة السائغة التي لا خطأ فيها أداة تشغيبٍ على الشيخ، ومحاولة انتقاص منه، ومن علمه، بمجرد الدعاوى التي لا بينات عليها:

| | |
|--|-------------------------------------|
| وَالدَّعَاوَى إِن لَّم يُقِيمُوا عَلَيْهَا | بَيِّنَاتٍ أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاءُ |
|--|-------------------------------------|

▪ **وثانيها:** أنَّ للشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ في تصحيحه وتضعيفه أخطاءً وأوهامًا لا تُحصى وتراجعاتٍ كثيرة تُغبرُّ في وجه إتقانه لهذا الفنِّ ومعرفته به.

▪ **وجوابه:**

(١) أنَّ الشيخ رَحْمَةُ اللَّهِ لم يدَّع لنفسه ولا أحدٌ ممن يُجُلُّه ويستفيد من علمه بأنَّه معصومٌ من الخطأ والوهم. بل هو بشرٌ مثل غيره يصيب ويخطئ، وهذا شأنُ البشر جميعًا، وليس الشيخ رحمه الله ببدعٍ في ذلك. وإذا كان كبار الأئمة في الفنِّ أُحصيت لهم أوهامٌ، فلا غرور أن يكون سبيلُ الشيخ سبيلهم.





(٢) لكنَّ هذا: لا يمنع من مطالبة من يدَّعي بوجود هذه الأخطاء والأوهام الكبيرة التي تقدر في معرفة الشيخ وعلمه بأمثلة محدَّدة، حتَّى يمكن مناقشته فيها، مناقشةً علميَّةً قائمةً على أساس بيِّن، وأمَّا إلقاء القول على عواهنه، وإطلاق التُّهم والدِّعاوى العريضة العامَّة التي لا تُكفِّ صاحبها شيئاً، فهذه لا يعجز عنها أحد، ولو كان أجهل الناس، ومن ثمَّ فلم يكن لها أيُّ قيمةٍ في ميدان البحث العلمي، والتَّقاش العلمي الجادِّ الصادق، الذي يُريد به صاحبه الله والدَّار الآخرة، والوصول إلى الحقِّ فحسبُ.

■ وثالث الاستشكالات: أنَّه لا يُجوز لأحد في هذا العصر أن يصحح ويضعف إلا إذا كان حافظاً لا مُحدِّثاً، ولمَّا لم يبقَ حافظٌ، لم يُجز لأحد الدخول في هذا الشأن، وكان الشيخ الألباني رحمه الله بدخوله في هذا قد اقتحم ما ليس له، وهجم على ما لا يسوغ له.

■ وجوابه:

(١) أنَّ ممَّا ينبغي أن ينبَّه عليه ابتداءً: أنَّ الأئمَّة الذين صنَّفوا الدواوين وجمعوا السُّنن لم يكونوا على سبيل واحدٍ فيما يوردونه من الحديث فيها، فمنهم من اشترط في جمعه الحديث الصَّحيح وجردّه، ومنهم من جمع الصحيح وخلط به غيره مما هو دونه من حسن وضعيف.





- فأما الذين جرّدوا الصحيح فهم أيضًا على درجات ورتب، فمنهم من سلّم لهم بجميع ما صحّحوه أنه كذلك، كالإمامين أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج، في صحيحيهما، اللذين تلقّتهما الأمة بالقبول.
- ومنهم من نوزع في بعض ذلك، كالإمام ابن خزيمة في صحيحه، وأبي عبد الله الحاكم في مستدرّكه.
- وأمّا من جمع إلى الصحيح غيره ولم يجرّده، فعليه عامة كتب السنن، كسنن أبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، ونحوهم. ثمّ إنّ هؤلاء ربّما نصّ الواحد منهم على حكم الحديث عنده، وربّما سكت عنه ولم ينصّ وقد علّم أنّه لم يُجرّد الصحيح. وما نصّ عليه؛ فقد ينازعه فيه غيره من أهل الفنّ؛ إما لعدم اعتباره شرطًا يراه غيره شرطًا معتبرًا في صحة الحديث، وإمّا لعدم تحقيقه الشرط المتفق عليه في الحديث.
- وبالجملة؛ فينشأ الخلاف إما من خلاف في قاعدة كاعتبار الإرسال علةً قادحةً في الصحة أو عدم اعتبارها، وإما من خلاف في تحقيق للقاعدة بعد الاتفاق عليها.

فمن هنا: نشأت الحاجة إلى سبر الأحاديث، والكشف عن صحيحها من ضعيفها، وصار للحديث أهلُه القوّامون به، الذين قويت آلتهم، وثبتت معرفتهم،





فأخذوا ينظرون في السنن ويحققون قواعد الثبوت عليها، ويحررونها تحريراً بالغاً.

(٢) قد كان لأبي عمرو ابن الصلاح **رَحْمَةُ اللَّهِ** رأيٌ مبثوث في مقدمته المشهورة في علوم الحديث في هذا الشأن؛ مفاده: الوقوف عند ما نصّ عليه الأئمة المتقدمون في كتبهم المعتمدة، وعدم التجاسر على الحكم فيما سكتوا عنه، فإنه قال **رَحْمَةُ اللَّهِ**: «إذا وجدنا فيما يُروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيءٍ من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة؛ فإننا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذّر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسنادٍ إلا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عَرِيّاً عما يُشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان؛ فالأمر إذن إلى الاعتماد على ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة، التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف...»^(١).

وهذا المذهب الذي نحا إليه أبو عمرو **رَحْمَةُ اللَّهِ**، قد خالفه فيه الأكثرون من المحققين في هذا الفن؛ فقد أجازوا خوض غمار التصحيح للمتأهل المقتدر، وممن نصّ على ذلك:

(١) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (ص ١٦، ١٧).





- الإمام النووي **رَحْمَةُ اللَّهِ**؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «والأظهر عندي جوازُه لمن تمكَّن وَقَوِيَّتْ معرفتُه، واللَّه أعلم»^(١).
- الحافظ العراقي **رَحْمَةُ اللَّهِ**؛ فَإِنَّهُ تَعَقَّبَ أبا عمرو في «التقييد والإيضاح»^(٢) وقال: «وما رَجَّحه التَّوَوُّيُّ هو الذي عليه عمل أهل الحديث؛ فقد صحَّ جماعةٌ من المتأخرين أحاديثَ لم نجد لم تقدّمهم فيها تصحيحًا؛ فمن المعاصرين لابن الصلاح: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القَطَّان... وممن صحَّ أيضا من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي... وصحَّ الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري... ثم صحَّ الطبقة التي تلي هذه أيضا؛ فصحَّ الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي... ثم صحَّحت الطبقة التي تلي هذه وهم شيوخنا: فصحح الشيخ تقي الدين السُّبكي...» حتى قال: «ولم يزل ذلك دأبَّ من بلغ أهليَّةَ ذاك منهم، إلا أنَّ منهم من لا يقبل ذلك منهم، وكذا كان المتقدِّمون، وربَّما صحَّ بعضهم شيئا، فأُنكِرَ عليه تصحيحه، واللَّه أعلم».

(١) التقريب والتيسير (ص ٢٨).

(٢) (ص ٢٣، ٢٤).



✽ الألباني: بين غوائل التجني وفضائل الإنصاف ✽

وبذلك؛ فقد انكشفت حقيقة الدعوى، وتبيّن منهج أهل الحديث وما شرطوه في ذلك، فكل من شرط غير شرطهم، فليس منهم، وليس له أن يتكلم في العلم، وإنما يَكِل الأمر إلى أهله. والله المستعان، وعليه التُّكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

تتجملك
الله



هذا الكتاب منشور في

سِبْكَةِ الْأَوْكَةِ

www.alukah.net